العـدد ٢٣٠
أغسطس
٢٠٢٥

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

القاعدة القومية للدراسات

قائمـــة ببليوجرافيـــة عن **الاقتصاد الأزرق** وخلاصـــة توصـــيات الدراســـات

نشرة شهرية تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

www.idsc.gov.eg

القاعدة القومية للدراسات

قائمـــــــة ببليوجرافيـــة

الاقتصـــــاد الأزرق وخلاصـــــة توصـــــيات الدراســـــات

عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكر رائد ومُصنَّف دوليًّا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسة في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له. وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها تخصصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثرَ تميُّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهِّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا، ويسعى المركز باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلِن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختِير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة «كوفيد-١٩» لعام ٢٠٢٠ (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

فريق العمل

- في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globee Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

رئيس المركز
السيد الدكتور/ أسامة الجوهري
مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحرير
د. أحمد حلمي
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

الإشراف العام
أ. دانية أمين
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

رئيس فريق العمل
أ. حسن محمد

فريق العمل
وليد أبو ضيف
نورهان توفيق

المراجعة
الإدارة العامة للجودة
المراجعة الفنية
أ. حسام شومان
التدقيق اللغوي
أ. أيمن سيد

القاعدة القومية للدراســـــات

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي:

يتناول هذا القسم نبذة عن القاعدة القومية للدراسات، والهدف من النشرة الشهرية التي تصدر عن هذه القاعدة، ومقدمة عن موضوع النشرة، وهو **الاقتصاد الأزرق**. ٢

خلاصة توصيات الدراسات:

يتناول هذا القسم أهم التوصيات التي تم استخراجها من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة في موضوع **الاقتصاد الأزرق**. ٣

بيانات الدراسات:

يتناول هذا القسم بيانات الدراسات التي تناولت موضوع **الاقتصاد الأزرق**، وتشمل هذه البيانات: عنوان الدراسة - المؤلف - الناشر - سنة النشر - المستخلص - المصدر. ١٧

كشاف المؤلّف:

يتناول هذا القسم قائمة بالمؤلفين المشاركين في نشرة الدراسات، وهذه القائمة مرتبة هجائيًا، وأمام كل مؤلف رقم النشرة. ٣٩

ملخص تنفيذي:

تمثّل القاعدة القومية للدراسات عن مصر ثمرة رصد وتجميع وتوثيق للدراسات التي تتناول موضوعات وبحوثًا تتعلق بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، سواء صدرت عن هيئات، أو مؤسسات، أو مراكز بحوث مصرية، أو إقليمية، أو دولية. ونشرة القاعدة القومية للدراسات عن مصر هي شكل من أشكال الإعلام الجاري، تهدف إلى إمداد المستفيد بصفة دورية بحاجته من الدراسات التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه. وتصدر النشرة شهريًّا، وتضم في كل عدد موضوعًا من الموضوعات المتعلقة بقضايا دعم القرار والتنمية، والموضوعات المهمة التي تكون محل اهتمام متخذي القرار داخل مصر.

وتحتوي النشرة في هذا العدد على (٢٠) بيانًا باللغة العربية في موضوع **الاقتصاد الأزرق**، والمتاح على قاعدة بيانات الدراسات عن مصر خلال الفترة من عام ٢٠٢١، حتى عام ٢٠٢٥، كما تقدم النشرة خلاصة توصيات هذه الدراسات التي صدرت عن الجهات البحثية التالية: كلية التربية بجامعة سوهاج، جامعة حسيبة بن بو علي، كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة جيهان بأريل، كلية الحقوق بجامعة طنطا، مؤسسة العباقرة للعلوم والتكنولوجيا، كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، كلية السياحة والفنادق بجامعة قناة السويس، كلية التجارة بجامعة طنطا، مجلة قراءات إفريقية، كلية السياحة والفنادق بجامعة ٦ أكتوبر، الجمعية العلمية للعلوم الزراعية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، كلية الحقوق بجامعة المنصورة، جامعة زيان عاشور، كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، جامعة عبد الحميد بن باديس.

* النتائج جميعًا والتوصيات الموجودة داخل كل دراسة في النشرة تنسب إلى المؤلف، أو الجهة صاحبة الدراسة، ودون أدنى مسؤولية على المركز.

مقدِّمة عن الاقتصاد الأزرق:

يمثل الاقتصاد الأزرق مفهومًا حديثًا ومبتكرًا في عالم الاقتصاد، حيث يركز على استغلال الموارد البحرية بطريقة تضمن الاستدامة والحفاظ على البيئة، ويعتبر هذا النهج من الأساليب الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، متجاوزًا النماذج التقليدية التي كانت تعتمد بشكل كبير على استنزاف الموارد دون مراعاة لتأثيراتها البيئية أو الاجتماعية، من خلال تسليط الضوء على المحيطات والبحار كمصادر حيوية للنمو الاقتصادي، ويسعى الاقتصاد الأزرق إلى إيجاد توازن بين تعزيز الاقتصادات، وفي الوقت نفسه، حماية الأنظمة البيئية البحرية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

ونشرة "القاعدة القومية للدراسات: خلاصة توصيات الدراسات" تقدِّم في هذا العدد مجموعة من الدراسات الصادرة عن المراكز البحثية المختلفة، التي تتناول موضوع الاقتصاد الأزرق، وتم اختيار أهم التوصيات التي خلُصت إليها هذه الدراسات كما يلي:

خلاصة توصيات الدراسات:

- **توصيات موجهة إلى وزارة الإعلام:**

- التركيز على استراتيجية شاملة تعنى بالشراكة بين القطاع الخاص والعام لاستغلال الإمكانات الهائلة للاقتصاد الأزرق لتحقيق الاستدامة التنموية وتسريع النمو، وتوفير التعاون والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز تطوير الاقتصاد الأزرق بشكل فعال ومستدام، مع ضمان تكامل إجراء أبحاث جديدة وابتكار وتوليد المعرفة من خلال مراكز البحوث والمؤسسات الجامعية والجهات الفاعلة الصناعية في هذه الجهود.
- تشجيع وتطوير الاستثمار الخاص والعام بهدف استغلال الموارد البحرية، ووضع قوانين وأطر الممارسة العمل التجاري والتسيير المستدام للمورد البحري، والعمل على ترسيم الحدود البحرية، وذلك باتخاذ الخطوات التشريعية اللازمة والتدبير الإداري بغية الحصول على السيادة، وممارسة الحق السيادي والمتمثل في الاستفادة الكاملة من الإمكانات البحرية.
- إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الحالية من أجل مواكبة انتقالها صوب الاقتصاد الأزرق مع تغيير المفاهيم السائدة بأن موارد البحار والمحيطات ليس لها حدود، وتنظيم العمل الاقتصادي في قطاع الصيد من خلال: تحسين واستثمار الإمكانات التنموية جميعًا، وتحديد الأولويات والمعايير من أجل تحقيق اقتصاد أزرق مستدام، والحرص على التطبيق الصارم لاتفاقيات الصيد البحري وتتبع تنفيذها: تفاديًا لعمليات الصيد والتعدين الجائر والتخلص من النفايات.

- مواصلة دعم الدولة لتطوير البنى التحتية في المناطق الساحلية (المطارات - موانى تفريغ الأسطول)، وإحداث خطوط نقل جديدة لتعزيز قدرات الدول العربية لمواكبة احتياجات تطوير اقتصادها الأزرق لجعله أكثر نجاحًا وأكثر احترامًا للبيئة، واستقطاب الاستثمارات الاستراتيجية، وتحسين مسارات التصدير والاستيراد مع أهمية اتخاذ بعض التدابير الجاذبة كالإعفاءات الضريبية، والمساعدات الحكومية.

- تشجيع إنشاء مصانع متخصصة في مجال السفن وإصلاحها، التي تعد سوقًا عالمية ذات نمو متزايد، مع تسليط الضوء على تكنولوجيا المستقبل والابتكار في مجال اقتصاد البحار والثروة السمكية والاستزراع المائي والخدمات اللوجستية البحرية والصناعات التحويلية والمعاهد الأكاديمية والبحثية والتدريبية ذات الصلة وكيفية الاستفادة منها.

- توفير حماية أكبر للمساحات والموارد المحيطية، وذلك من خلال: وضع مخطط شامل لتطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق كافة، وتطبيق التدابير الوقائية والاستخدام الأكبر لأدوات المراقبة والإنفاذ، والعمل على زيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية القائمة على المحيطات، خاصة السياحة ومصايد الأسماك والشحن، وتربية الأحياء المائية البحرية، والنفط البحري والتكنولوجيا الحيوية البحرية.

- حوكمة قطاع مصايد الأسماك، وذلك من خلال: تطبيق قواعد الحوكمة على هذا القطاع؛ للتغلب على مشكلات البيروقراطية والإدارة وتحسين الأداء بالقطاع، ومن ثم يمكن تنظيم مستويات الصيد وتعديل القوانين والتشريعات المنظمة لمنع الصيد الجائر، وذلك بالتنسيق والتوافق مع أهداف الأمم المتحدة.

- المحافظة على التنوع البيولوجي والمتضمن الحياة البحرية والأسماك المعرضة للانقراض، وإنشاء حاضنات المشاريع البحرية، من أجل تشجيع واحتضان الأفكار المبتكرة في هذا المجال، كما أن بناء القدرات في قطاع مصايد الأسماك من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مهارات ومعارف العاملين في قطاع مصايد الأسماك.

- ضرورة توافر المزيد من التمويل لمشروعات الاقتصاد الأزرق من خلال التوسع في السندات الزرقاء باعتبارها إحدى أدوات التمويل المبتكرة المخصصة لمشروعات الاقتصاد الأزرق، مع الأخذ في الحسبان ضرورة تحقق الكفاءة والفاعلية في استخدام هذا التمويل.

- تطوير آليات مراقبة البحار والمحيطات، وذلك للقضاء على الأنشطة غير القانونية الضارة بالاقتصاد الأزرق، وتأمين خطوط المواصلات البحرية، ومكافحة التهريب والاتجار غير المشروع.

- **تحسين قطاع الصيد البحري المستدام، وذلك من خلال:**

  - تبني استراتيجيات مستدامة في إدارة الصيد البحري، مثل: تنظيم مواسم الصيد، وتحديد الكميات المصطادة، واستخدام تقنيات صديقة للبيئة لحماية الحياة البحرية.

  - دعم الصيادين المحليين من خلال توفير التدريب على الممارسات المستدامة، وتعزيز الابتكار في تقنيات الصيد، لتقليل التلوث والحد من التأثيرات السلبية على النظام البيئي البحري.

- **تقليل النفايات البحرية وإدارة المخلفات، حيث يجب تطبيق سياسات فعالة لتقليل النفايات البحرية، من خلال:**

  - وضع قوانين صارمة لتقليل المخلفات الصناعية والبلاستيكية التي تؤثر في البيئة البحرية.

  - تعزيز إعادة التدوير وتطوير أنظمة لإدارة المخلفات بشكل مستدام في الموانى البحرية، مما يساعد على تحقيق بيئة نظيفة وآمنة للسفن والمجتمعات الساحلية.

- تنمية الوعي المائي والبيئي لدى الأطفال منذ الصغر لاكتسابهم نمط حياة جيدة للتعامل مع الموارد المائية والبيئية، وتنمية سلوك ترشيد الاستهلاك لديهم للحفاظ على الموارد المائية والبيئية، والتصرف بطريقة تشكل أقل تأثير في البيئة، وذلك من خلال استخدام الأنشطة المدرسية في تنمية مهارات التعلم الذاتي في ضوء الاقتصاد الأخضر، واستخدام الأفلام الكرتونية في تنمية الوعي الغذائي لدى أطفال الروضة.

- تمكين مصر من الدخول في عملية الاقتصاد الأزرق، وذلك بالدخول في سلسلة التخزين الدولية وسلسلة التسويق، علمًا بأن كل سلعة في العالم لها بورصة، ويوجد نحو ٥٠٠ بورصة (بترول - قطن - قطع غيار - حيوانات - حبوب غلة .... إلخ)، ويجب أن تقوم الدولة بطلب من البورصات كلها لجلب السلع مع توفير مخازن، وبما أن موقع مصر الجغرافي هو الأقرب إلى أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، وفي حالة جذب أكبر عدد من البورصات يصبح لدينا سلع قابلة للتجميع والتوزيع والتقطيع والتغليف والنقل ، على أن تكون مدة التنفيذ المقترحة لإنشاء وتطوير مناطق لوجستية بالمناطق الحرة لعمل البنية التحتية من ٣ إلى ٥ سنوات للمشروعات المتوسطة إلى الكبيرة الحجم، وتشمل خمس مراحل (التخطيط - الدراسة - التراخيص الإجراءات التنظيمية - إنشاء بنية تحتية أساسية - بناء المرافق التشغيلية - التشغيل التجريبي).

- **دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات الاقتصاد الأزرق:** ينبغي أن تكون استراتيجيات الاقتصاد الأزرق متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مثل القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل، وذلك من خلال تطوير سياسات تركز على تعزيز الأبعاد الاجتماعية، مثل تحسين الظروف المعيشية للعاملين في قطاع النقل البحري والصيد، وتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال استثمار أكبر في الطاقة المتجددة البحرية.

- **تعزيز الاستخدام المستدام للموارد البحرية:** ينبغي أن تستند الجهود جميعًا إلى رؤية شاملة للحفاظ على الموارد البحرية واستغلالها بشكل مستدام، وذلك من خلال تعزيز الممارسات التي تقلل تأثير النشاط الاقتصادي.

- **تحفيز السياسات والاستثمارات المستدامة:** على الحكومة وصانعي القرار تبني سياسات تدعم الاقتصاد الأزرق بما يتضمن تحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية البحرية، وذلك من خلال توفير حوافز للاستثمارات المستدامة التي تحافظ على الموارد البحرية، وتحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.

- **تعزيز الشراكات الدولية والإقليمية:** نظرًا لأهمية التعاون الدولي في تحقيق الاستدامة في الاقتصاد الأزرق، وذلك من خلال تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة هذه الشراكات؛ للمساهمة في تبادل الخبرات والابتكارات التكنولوجية، وتعزيز القدرة على الاستفادة من الموارد البحرية بطرق مستدامة.

- **تكثيف الأبحاث التطبيقية على المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية:** وذلك من خلال التركيز على إجراء أبحاث تطبيقية مكثفة تتناول كيفية تحسين استغلال أدوات الاقتصاد الأزرق في قطاع النقل البحري المصري، وكذلك دراسة تأثير الابتكارات الجديدة وكيفية تطبيقها على أرض الواقع لتحقيق مزيد من النمو والاستدامة.

- **تعزيز الوعي المجتمعي:** يجب توعية المجتمع بأهمية الاقتصاد الأزرق، وكيفية تأثيره في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة من خلال الحملات الإعلامية والبرامج التعليمية.

- **تعزيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية المستدامة:** يجب توجيه المزيد من الاستثمارات نحو القطاعات البحرية التي تعتمد على مبادئ الاقتصاد الأزرق، مثل: الطاقة المتجددة والصيد المستدام، لضمان استدامة النمو الاقتصادي في قطاع النقل البحري يمكن لهذه الاستثمارات أن تعزز القدرة التنافسية للاقتصاد البحري المصري على المدى الطويل.

- **تحسين إدارة الموارد البحرية لتحقيق التوازن البيئي:** ينبغي تعزيز السياسات والإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد البحرية مع التركيز على تقليل التلوث البحري وتقليل النفايات. هذه الاستراتيجية ستسهم في ضمان استدامة النظم البيئية البحرية على المدى الطويل وحماية الموارد للأجيال القادمة.

- **تعزيز الابتكار التكنولوجي وتطوير البنية التحتية:** هناك حاجة ملحة إلى توجيه الاستثمارات نحو الابتكار التكنولوجي في قطاع النقل البحري بما في ذلك تطوير تقنيات النقل المستدام والموانى الذكية ستساعد هذه الابتكارات على تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع على المستوى الدولي.

- **دعم برامج التدريب وتنمية المهارات البحرية:** يجب التركيز على تطوير برامج تدريبية متخصصة تهدف إلى تنمية مهارات العاملين في قطاع النقل البحري والصيد البحري سيسهم ذلك في تحسين الكفاءة التشغيلية، وخلق فرص عمل جديدة تعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات الساحلية.

- **تطوير البنية التحتية للموانى والمناطق اللوجستية:** من الضروري تحديث وتطوير الموانى البحرية المصرية لتصبح أكثر كفاءة واستدامة بما في ذلك: تبني تقنيات النقل البحري الذكية والمستدامة، وتطوير المناطق اللوجستية القريبة من الموانى لتسريع العمليات وتقليل التكاليف البيئية من خلال تحسين التخطيط وتوفير أنظمة إدارة النفايات البحرية.

- وضع استراتيجية متكاملة لإدارة وتنمية المناطق الساحلية في مصر، تستهدف وضع سياسات واضحة لإدارة الأنشطة البحرية، وذلك بهدف تحقيق أقصى استفادة من تلك المناطق باعتبارها مصدرًا وموردًا أساسيًا للنقد الأجنبي نتيجة لتعدد أنشطتها المختلفة.

- طرح سندات سيادية زرقاء على غرار السندات الخضراء، والتي تعد مصر رائدة في إصدارها حيث كانت مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر سندات خضراء، وذلك بهدف تمويل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق والسياحة الزرقاء.

- إنشاء شركات في مختلف مجالات الاقتصاد الأزرق متعددة الجنسيات لتبني المشروعات التي تم طرحها، على أن تدخل الشركات في عملية اكتتاب الأسهم في السوق الأولية للبورصة حيث يكون سعر السهم مقومًا بالدولار الأمريكي بشرط ألا تزيد الأسهم المعروضة عن نسبة ٤٩% من إجمالي الأسهم ومن ثم يمكن تداول أسهم الشركة في السوق الثانوية كوسيلة أساسية للتمويل وجذب العملة الأجنبية.

- جذب المزيد من الاستثمارات في مجال تجارة الترانزيت من خلال توفير المزيد من الحوافز والتسهيلات الجمركية والضريبية.

- تصميم برامج للتوعية بالمناطق الساحلية العلاجية، وتطوير التعاون في مجال التدريب السياحي، وتبادل البرامج التدريبية والأكاديمية، وزيادة كفاءة العاملين في قطاع السياحة، وتطوير التعاون في مجال السياحة المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات في مجال حماية البيئة والتراث، ودعم التنمية المستدامة.

- وضع خطة تنموية شاملة تستهدف زيادة الثروة السمكية بصفة عامة، والأنواع السمكية الأكثر طلبًا في الأسواق العالمية بصفة خاصة، عن طريق التوسع في مزارع الأسماك والاستفادة من مزارع الأرز فضلًا عن تحسين وتطوير المعايير التكنولوجية لعمليات الاستزراع السمكي مما يسهم بشكل فعال في تحسين مستويات الإنتاج، وبالتالي زيادة فرص التصدير إلى الأسواق العالمية.

- البحث عن مصادر تمويل قطاعات الاقتصاد الأزرق وتمويل للخدمات والمناطق اللوجستية، سواء كان من الجهات المانحة الدولية أو من شركاء التنمية أو من المنظمات الدولية، حيث إن تطوير البنية التحتية للموانى التجارية والمناطق اللوجستية المحيطة والخدمات اللوجستية يتطلب قدرًا من الموارد المالية، وكذلك العمل على تشجيع جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في الخدمات اللوجستية بهدف تحقيق التنمية للاقتصاد الأزرق المصري.

- ضرورة وجود مراكز أبحاث تستهدف تقديم دراسات عن طرق تنمية قطاعات الاقتصاد الأزرق، وتركز على جمع بيانات ومعلومات عن الموارد المالية والسياحة الساحلية والنقل البحري، ودراسة الشركات العاملة في قطاعات الاقتصاد الأزرق، لتحديد احتياجات تلك الشركات وبيان قدرة تلك الشركات الاستيعابية، ومدى قدرتها على المنافسة العالمية.

- العمل على حماية المناطق الساحلية من التلوث البيئي والانبعاثات الكربونية واستنزاف الثروة السمكية، والالتزام باللوائح البيئية المتزايدة كافة، والمتعلقة بالحفاظ على الطبيعة عند تطوير وبناء ممرات الشحن المختلفة، بغرض زيادة الإنتاج واستقرار الثروة السمكية، وكذلك زيادة إنتاجية البحيرات، وزيادة الصادرات من الثروة السمكية، وجذب مزيد من الوافدين السائحين للمناطق الساحلية.

- التوسع في إنشاء وتطوير المناطق اللوجستية المحيطة بالموانى التجارية كإحدى أهم ركائز الاقتصاد الأزرق بالمشاركة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية، وتعزيز الاستفادة من حصة الاقتصاد المصري من تجارة الترانزيت عبر التجارة العابرة، من خلال العمل على توفير البنية التحتية فضلًا عن تعزيز دور الموانى البحرية المصرية في التجارة الدولية لتصبح مركزًا لوجستيًا، وأيضًا من خلال تحديث أسطول النقل وتطوير نظام التداول الإلكتروني للتجارة عبر الدول.

- ضرورة اعتماد برنامج لتنمية المسطحات الساحلية ومناطق السياحة الشاطئية وتنمية القرى الساحلية من خلال التعاون بين الحكومة المحلية، وشركات القطاع الخاصة والمتخصصة في السياحة الساحلية بهدف تحسين جودة خدمة السياحة الساحلية.

- وضع سياسة عامة متكاملة لإدارة المحافظات الساحلية، أخذًا في الاعتبار احتمال ارتفاع سطح البحر مع متابعة تنفيذ هذه السياسة بالرصد المستمر، على أن تتوافر خطط لتعديل المسار في حالة وجود أخطار، والعمل على تطوير الاقتصاديات النظيفة الأخرى جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الأزرق لمساعدة الدولة على التخفيف من الآثار المدمرة لتغير المناخ.

- تطوير ميكانيزمات رصد ومراقبة آثار التغيرات المناخية على البحار والمحيطات والتعامل معها، والإبلاغ عنها لأصحاب المصلحة جميعًا بطريقة شفافة، وذلك لتوفير بحار ومحيطات آمنة تساعد على التنمية المستدامة.

- العمل على جعل الموانى المصرية خضراء وصديقة للبيئة، والإدارة المستدامة للمصايد السمكية وتربية الأحياء المائية. وتحديد أهداف للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، مع وضع تدابير فعالة للتكيف والتخفيف من التأثيرات الضارة لتغير المناخ في البحار والمحيطات التي تسهم في الصمود في وجه تحمض المحيطات والمناطق الساحلية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والارتفاع في درجات حرارة المحيطات.

- زيادة الاستثمار البحري بالقارة الإفريقية، وذلك في قطاع البنية التحتية للموانى البحرية وتنمية الموارد السياحية البحرية، والعمل على رفع كفاءة القدرة التشغيلية لموانى القارة؛ بغرض زيادة حجم التجارة والنقل البحري، ويجب على الدول الإفريقية الاستفادة من مواردها البحرية بشراكات فعلية مع الدول الكبرى دون استنزاف، أو استغلال من تلك الدول للموارد البحرية لتلك الدول الإفريقية الفقيرة، خاصة في موارد الدول من الثروة السمكية والموارد المعدنية.

- زيادة خطوط الملاحة البحرية بين مصر، ودول القارة جميعًا لزيادة معدلات التجارة بين مصر ودول القارة، وكذلك إنشاء مواقع لوجستية للموانى البحرية، وكذلك إنشاء مناطق صناعية قريبة من تلك الموانى، وذلك بغرض تخفيض الوقت المستغرق للحركة وعدم تكدس البضائع على الأرصفة، وتطوير إجراءات التشغيل المتعلقة بالتصدير والاستيراد.

- إنشاء تجمع إقليمي يضم الدول الساحلية، ليصبح منبرًا لتحليل وصنع وتنفيذ السياسات التي تعظم من استغلال الإمكانات التي يوفرها الاقتصاد الأزرق، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تحقيق تنمية مستدامة لشعوب تلك الدول.

- تصميم خريطة استثمارية تحدد الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأزرق، والترويج لتلك الفرص في مجتمعات الأعمال إقليميًا وعالميًا، سعيًا لتحويل تلك الفرص إلى مشروعات تسهم في تحقيق التنمية المنشودة.

- بناء وتقاسم قاعدة للمعارف العلمية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للمحيطات والبحار والموارد البحرية وحماية سكان المناطق الساحلية والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية، وذلك من خلال تشجيع تبادل تلك المعارف فيما بين الجامعات والمراكز البحثية المعنية في الدول التي تتبنى مفهوم الاقتصاد الأزرق.

- فتح قنوات الاتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة البحرية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والمنظمة البحرية الدولية (IMO)، بهدف دعم ممارسات الإدارة الجيدة للموارد البحرية بالدول الساحلية، بما يساعد على الاستفادة من الخبرات الدولية لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات وفرص الاستثمار من جانب وتوفير الأمن والسلامة وحماية البيئة والنمو الأزرق من جانب آخر، بما يحقق متطلبات النمو المستدام.

- تطوير آليات مراقبة البحار والمحيطات لمنع الأنشطة غير القانونية الضارة بالاقتصاد الأزرق، وتأمين خطوط المواصلات البحرية والسيطرة والتحكم في المضايق البحرية، بالإضافة إلى حماية الثروات الوطنية في المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال تأمين المنشآت الاقتصادية البرية والبحرية، ومكافحة التهريب والاتجار غير المشروع.

- الاستعانة بقاعدة بيانات اقتصاد المحيطات بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم فقدان التنوع البيولوجي الناتج عن تدهور رأس المال الطبيعي للعديد من النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وإنشاء نظام اقتصادي وتشريعي دولي يزود الاقتصاد الأزرق بحوافز مناسبة.

- يجب أن يكون استغلال الموارد البحرية وفقًا للأساليب العلمية التي تضمن الاستخدام المستدام للبحار والمحيطات ومواردها، مع المساهمة في تعزيز الجهود الرامية إلى دعم الاقتصاد الأزرق دوليًا كأداة رئيسة للإدارة البيئية محليًا ودوليًا، وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف ١٤ المتعلق بالحياة تحت الماء، والاستفادة من تجارب المناطق الاقتصادية للدول المتقدمة، وتقديم تسهيلات للمستثمرين، خاصة في المجالات الحيوية، مثل: مشروع الهيدروجين الأخضر.

- تمثل هولندا نموذجًا يحتذى به في العديد من دول العالم في مجال الاقتصاد الأزرق، لذا وجب العمل على عقد اتفاقيات مع هولندا للاستفادة من مختلف الخبرات ونقلها إلى مصر للتطوير من نموذج الاقتصاد الأزرق.

- **توصيات موجهة إلى وزارة السياحة والآثار:**

- وضع أجندة عمل مشترك بين المقصد السياحي المصري ودول الجوار لتنسيق الجهود التنموية في هذا المجال، وتبادل الخبرات والمعارف، مع وضع خطة إقليمية محددة الإجراءات، والعمل على مضاعفة الجهود التسويقية لزيادة الحركة السياحية.

- تعميق الروابط والصلات مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة البحرية. وكذلك الاستعانة بالتجارب الدولية التي نجحت في تبني وتطبيق المعايير الخاصة بالاقتصاد الأزرق لتفعيل دوره في التنمية السياحية المستدامة في مصر، فضلًا عن الاستعانة بالإرشادات كافة، والمواثيق والأدلة العلمية الصادرة عن الجهات والمنظمات الدولية بهدف إدراج الاقتصاد الأزرق في السياسات السياحية الوطنية والإقليمية جميعًا لتسريع وتيرة استغلال الإمكانات جميعها التي يتيحها الاقتصاد الأزرق المؤثرة في التنمية السياحية.

- وضع دراسات خاصة بتقييم إمكانات النمو الأزرق للسياحة الشاطئية، مع ضرورة تحليل مؤشرات التحول للاقتصاد الأزرق القائم على صناعة السياحة الساحلية بمكوناتها كافة مع الاستعانة بالمؤشرات الدولية المتعارف عليها لمثل هذا النوع من الاقتصاد، مثل وضع قاعدة بيانات مصنفة حسب النشاط، ومؤشرات قيم التطور في المؤشرات الخاصة بقياس إجمالي الاستثمارات في إجمالي القيم المضافة إلى أنشطة السياحة الزرقاء، وأيضًا القطاعات السياحية الرقمية الزرقاء للمساهمة في شمولية عملية القياس، وأخيرًا قياس المؤشرات الخاصة بتحليل المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الأزرق، وعلى رأسها القطاع السياحي.

- تحسين وتفعيل آليات الرصد البيئي في المناطق السياحية الساحلية مع وضع مؤشرات قابلة للقياس خاصة بمعايير الاستدامة البيئية قبل منح التراخيص وتمويل المشروعات ذات الصلة بقطاعات الاقتصاد الأزرق، سواء كانت سياحية، أو غيرها. مع وجوب استحداث آليات لتشديد الرقابة على الممارسات والأنشطة غير المستدامة والضارة بالاقتصاد الأزرق وخاصة في المناطق السياحية الاقتصادية، مع اتخاذ بعض الإجراءات لحماية الشعاب المرجانية من أضرار المراسي، مثل ضرورة تثبيت عوامات رسو دائمة في مواقع الغوص خاصة في البحر الأحمر.

- **توصيات موجهة إلى وزارة البيئة:**

- ضرورة دعم الاقتصاد الأزرق من خلال تحقيق توازن النظام البيئي وإدارة الموارد الطبيعية، واتباع الأنظمة التشاركية في اتخاذ القرارات مع هيئات المجتمع المدني وأفراد المجتمع المضيف، وكذلك الاهتمام بإعداد الندوات التي ترفع الوعي بأهمية الاقتصاد الأزرق والحث على حماية التراث والموارد السياحية البيئية البحرية والساحلية، وضرورة وجود إدارة جيدة من خلال التخطيط المكاني البحري والتمويل المبتكر من خلال السندات الزرقاء، والذي يضمن استمرار النظم الإيكولوجية، التي تدعم التنمية السياحية المستدامة.

- ضرورة تبني المفهوم الناشئ للاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مدينة العلمين الجديدة، والاستفادة من الاهتمام العالمي بتطبيق ممارسات الاقتصاد الأزرق، ودعم وتشجيع إجراء الدراسات والبحوث والابتكار في مجال الاقتصاد الأزرق لتطوير ووضع ممارسات جيدة تعزز الاستخدام المستدام للموارد البحرية، والعمل على تشجيع الفنادق والمنتجعات جميعًا بمدينة العلمين الجديدة على دمج الممارسات الاستدامة في عملياتها لحماية التنوع البيولوجي.

- **توصيات موجهة إلى وزارتي الاستثمار والنقل:**

- تحديد الميزة التنافسية الخاصة بكل ميناء سياحي، سواء كانت مزايا طبيعية أو لوجيستية، أو خاصة بتوافر البنية التحتية والمرافق، مع وضع خطة تضمن تحقيق التكامل بين الموانى المصرية كافة، وذلك لتعظيم العائدات من سياحة اليخوت ودعم المركز التنافسي للنقل السياحي البحري المصري، وتوافر وسائل مواصلات عامة لتسهيل الانتقال والحركة للمدينة.

- ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير البيئية الدولية لتحويل الموانى المصرية كافة إلى موانٍ خضراء، مع تنويع وخلق ظهير خدمي داخل الموانى وخارجها في المدن السياحية الساحلية، مع التركيز على إتاحة المعلومات عن هذه الخدمات بسهولة ويسر للسائحين.

- يتحتم إعادة النظر في تقييم السياسات اللوجستية المتبعة في مصر، ومراعاة المؤشرات الصادرة عن الجهات الدولية المعتمدة لتحسين الأداء اللوجيستي للموانى المصرية بجانب التوسع في إعداد الموانى السياحية المصرية للمساهمة في نمو قطاع السياحة الزرقاء في مصر بما يتناسب مع حجم الإمكانات المتاحة، وتقديم تسهيلات للمستثمرين، وتوجيه الاستثمارات نحو أنشطة السياحة البحرية وحماية النظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي في مدينة العلمين.

- تكييف نموذج الاقتصاد الأزرق عن طريق الباحثين والاقتصاديين حول العالم ليعكس واقع مناطقهم الجغرافية ومجتمعاتهم وبلدانهم؛ من أجل ضمان حماية دورة المياه العالمية العذبة والمالحة، لكي يستفاد منها اقتصاديًا، مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة.

- ينبغي لصانعي السياسة المائية المصرية تبني المقاربة الشمولية، من حيث المفهوم الواسع وآليات الإسهام، والإفادة من أهداف التنمية المستدامة في السياق المصري الأزرق؛ لأنها الأنسب للظروف والمعطيات التي تتمتع بها مصر.

- يتعين بناء السياسة المائية المصرية أو الاستراتيجية المصرية الزرقاء على الإدارة المتكاملة للموارد المائية الزرقاء المالحة والعذبة، بحيث تستطيع تعظيم الاستفادة من تلك الموارد مع المحافظة عليها وضمان استدامتها، وذلك عن طريق استغلال الفرص بطريقة مثلى مع مواجهة التحديات بكفاءة وإدارتها بفعالية، وهذا يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المائية بما يعظم عوائدها الحالية والمستقبلية.

- يجب على الحكومة استغلال الفرص المتاحة في الاقتصاد الأزرق المصري من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمصريين، ومن أهم تلك الفرص التي ينبغي للدولة المصرية استخدامها بكفاءة المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والنقل البحري، والموانئ البحرية، والاستزراع السمكي وتربية الأحياء المائية، والسياحة الشاطئية والسياحة النيلية، وتنويع مصادر الطاقة، وتحلية مياه البحر.

- يتعين على الحكومة وأصحاب المصلحة والأطراف المعنية المعنية المواجهة الفعالة للتحديات التي تعوق تحقيق الاقتصاد المصري الأزرق لأهداف التنمية المستدامة، وعلى رأس تلك التحديات: التغير المناخي، والصيد الجائر، وأزمات الغذاء والمياه والطاقة، والتلوث البحري والتلوث المائي، والممارسات السياحية غير المستدامة، والبيئة التمكينية غير المواتية للاقتصاد الأزرق، ومشكلة سد النهضة.

- من الضروري تعاون الحكومة والقطاع الخاص وتعزيز الشراكات بينهما من أجل ضمان استغلال الموارد الزرقاء بشكل مستدام ومسؤول، وذلك من حيث الاغتنام الكفء للفرص الاقتصادية الزرقاء والمواجهة الفعالة لتحديات القطاع المصري الأزرق، وأن تعمل على خلق بيئة تمكينية مواتية للاقتصاد المصري الأزرق من حيث التنظيم والتشريع، والترابط الإداري، والتخطيط العمراني الساحلي، والتمويل والاستثمارات، والمناخ الاجتماعي.

- تخصيص بحوث ودراسات مستقبلية بحيث تُبنى على التحليل والمفاهيم والمقاربات التي قدمتها الدراسة الحالية، ومن ذلك أنه يمكن لكل دولة إجراء بحوث عن الاقتصاد الأزرق تناسب سياقها وظروفها وبيئتها ومواردها المختصة بها وفقًا لمفاهيم الاقتصاد الأزرق ومقارباته الملائمة لها.

- إجراء بحوث ودراسات تفصيلية معمقة تطبيقًا على مدينة أو محافظة معينة، ولا سيما المدن والمحافظات الساحلية، مثل: محافظة الإسكندرية، مع القيام بسلسلة مشروعات بحثية تفصيلية عن كيفية تفاعل وتداخل وتأثير وتأثر الاقتصاد الأزرق بكل هدف على حدة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ بما يعزز دور الاقتصاد الأزرق بموارده وبيئاته في تحقيق التنمية المستدامة، والتخطيط والحكم الفعال لاستخدام الفضاء والموارد البحرية، وتطبيق الأساليب الشاملة ونهج النظام الإيكولوجي

- فتح قنوات الاتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة، بما يساعد على الاستفادة من الخبرات الدولية لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات وفرص الاستثمار من جانب وتوفير الأمن والسلامة وحماية البيئة والنمو الأزرق من جانب آخر، وإرساء أسس لخلق معرفة حقيقية بالثقافة البحرية وتعزيزها، ونشر الوعي الأزرق بين المواطنين لتحسين الوضع الذي تعيشه بحارنا.

- اتباع اقتصاد بحري مستدام قائم على تطوير الاقتصاد البحري مع حماية النظام البيئي البحري بشكل فعال، وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية، والعمل على قيام اقتصاد قائم على البحار يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي القضاء على الفقر، وتوفير فرص عمل.

- لا بد من الاستخدام المستدام والإدارة الفعالة للأنظمة الإيكولوجية البحرية والموارد المائية، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي، والحفاظ على سبل الحياة والارتقاء بها، مع ضمان استدامة بيئات البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، مع وجود نموذج إدارة قائم على النظام البيئي، الذي يجب أن يكون جوهر عملية صنع القرار في الصناعة وتنمية المجتمع، والاعتماد على التكنولوجيات النظيفة والطاقة المتجددة، وإعادة تدوير المواد وذلك لتأمين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية طوال الوقت.

- يجب حماية الموارد والثروات المائية من الهدر والتلوث عبر صياغة تشريعات صارمة موجهة للأفراد والمنظمات الاقتصادية، كما يجب زيادة حجم الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات البحرية، واعتماد التكنولوجيا المتقدمة بالنسبة للقدرة التنافسية للقطاع البحري الإفريقي في السوق العالمية، من خلال مبادرات تحث على البحث والتطوير.

القاعـدة القوميـة للدراسـات
قائمـــــة ببليوجرافيـــة

١) فعالية استخدام بعض الأنشطة لتنمية الوعي المائي والبيئي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في ضوء الاقتصاد الأزرق

المؤلف: سلوى حسن زيد.
الناشر: كلية التربية بجامعة سوهاج. | **٢٠٢٥**

المستخلص: يتمثل هدف الدراسة في التعرف على فعالية استخدام بعض الأنشطة لتنمية الوعي المائي والبيئي لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية في ضوء الاقتصاد الأزرق، وذلك من خلال توعية المعلم بضرورة تنمية الوعي المائي والبيئي، لما لها من أهمية في تغيير سلوكيات التلاميذ، وتفعيل أدوارهم كمشاركين أساسين في المجتمع فيما بعد للحفاظ على المياه والبيئة، والمساهمة في نشر ثقافة الوعي المائي والبيئي لدى التلاميذ وتطبيقها في الحياة العملية، وتوعية مطوري المناهج بدمج الاقتصاد الأزرق في المناهج التعليمية، وتسلط الضوء أيضًا على التعرف على مفهوم الاقتصاد الأزرق بين التلاميذ وضرورة تعلمهم لهذا المفهوم، وأهمية تأثيره في المسطحات المائية والبيئية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات عينة الدراسة في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس الوعي المائي (أهمية المياه - توفير المياه - التلوث المائي) والدرجة الكلية له لصالح التطبيق البعدي، وأيضًا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات عينة الدراسة في التطبيقين القبلي والبعدي لمقياس الوعي البيئي (التغير المناخي - التلوث البيئي - كيفية الحفاظ على البيئة) والدرجة الكلية له لصالح التطبيق البعدي.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- أهمية تنمية الوعي المائي والبيئي لدى الأطفال منذ الصغر لاكتسابهم نمط حياة جيدة للتعامل مع الموارد المائية والبيئية، وضرورة تنمية سلوك ترشيد الاستهلاك في الحفاظ على هذه الموارد، وضرورة تنمية السلوك لدى الأطفال للتصرف بطريقة تشكل أقل تأثير في البيئة.

المصدر: المجلة التربوية: ع١٣٢، ج١، أبريل ٢٠٢٥.

٢) الاقتصاد الأزرق أداة لاستدامة البيئة البحرية: الإشارة إلى مبادرة "WESTMED"

المؤلف: لطيفة قعيد. | **الناشر:** جامعة حسيبة بن بو علي. | ٢٠٢٥

المستخلص: عمدت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى تدشين خطط عمل ومبادرات لتعزيز الاستفادة من الموارد البحرية بما يحقق التنمية المستدامة المنشودة، ويعزز توفير فرص العمل اللائق، ومن هذه المبادرات التي سنتناولها في هذه الدراسة مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز النمو والوظائف الزرقاء المستدامة، وتحسين الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي في غرب البحر المتوسط، وذلك من خلال التنسيق والتعاون بين الدول المعنية حول الأهداف الرئيسة، وعدد من مجالات العمل ذات الأولوية، التي سوف يأتي ذكرها فيما بعد في سياق عرض هذه المبادرة، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجهها البيئة البحرية، والتطرق إلى مفهوم الاقتصاد الأزرق، والوقوف على إحدى المبادرات التي تعنى بالاقتصاد الأزرق المتمثلة في مبادرة WESTMED.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تعتبر مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب حوض البحر الأبيض المتوسط إحدى المبادرات التي عكست استغلال الإمكانات البحرية بما يحقق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة، وعلى الرغم من التركيز الأساسي للمبادرة على منطقة غرب المتوسط، فإنه يمكن بسهولة توسيع نطاق عملها وتأثيراتها لتشمل مناطق أخرى في المستقبل.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- يتطلب إيجاد الوظائف الزرقاء العديد من الإجراءات لتهيئة البيئة المناسبة لاستغلال إمكانات الاقتصاد الأزرق على نحو يعزز فرص التشغيل، منها: التركيز على استراتيجية شاملة تعنى بالشراكة بين القطاع الخاص والعام لاستغلال الإمكانات الهائلة للاقتصاد الأزرق لتحقيق الاستدامة التنموية وتسريع النمو.

المصدر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: مج٢١، ع٣٧، مارس ٢٠٢٥.

٣) مدى مساهمة أدوات الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتطبيق على قطاع النقل البحري

المؤلف: محمد عمر إبراهيم سكر. | **الناشر:** كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية. | ٢٠٢٥

المستخلص: مما لا شك فيه أن تغير المناخ والتدهور البيئي والتلوث وارتفاع مستويات الحطام البحري، والممارسات السيئة لإدارة مصايد الأسماك تعرض بحارنا ومحيطاتنا للخطر بشكل متزايد، باتت هناك ضرورة لتفعيل دور الاقتصاد الأزرق كنهج جديد لتحقيق التنمية دون الإخلال بالنظم الإيكولوجية البحرية، فهو يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية المتمثلة في البحار والمحيطات لتحقيق تنمية مستدامة منصفة اجتماعيًا ومسؤولة اقتصاديًا من الناحية البيئية، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة أداوت الاقتصاد الأزرق ومتطلباته في قطاع النقل البحري المصري، وقياس وتحليل العلاقة بين أدوات الاقتصاد الأزرق ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع النقل البحري المصري، ومعرفة التحديات التي تواجه قطاعات الاقتصاد الأزرق في هذا القطاع، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للدراسة أمام الباحثين في هذا المجال.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود علاقة قوية بين الاقتصاد الأزرق في تعزيز التنمية المستدامة بقطاع النقل البحري المصري، من خلال تأثيره الكبير في الأبعاد الاقتصادية البيئية والاجتماعية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- **تطوير البنية التحتية للموانى والمناطق اللوجستية:** من الضروري تحديث وتطوير الموانى البحرية المصرية لتصبح أكثر كفاءة واستدامة، بما في ذلك تبني تقنيات النقل البحري الذكية والمستدامة يوصى بتطوير المناطق اللوجستية القريبة من الموانى لتسريع العمليات، وتقليل التكاليف البيئية من خلال تحسين التخطيط وتوفير أنظمة إدارة النفايات البحرية.

المصدر: مجلة العلوم البيئية: مج٥٤، ع٢، فبراير ٢٠٢٥.

٤) الاقتصاد الأزرق: مضامينه وتطبيقاته مع إشارة خاصة للبلدان العربية

المؤلف: نوزاد عبد الرحمن محمد صالح. | **الناشر:** جامعة جيهان - أربيل. | ٢٠٢٥

المستخلص: يشكل الاقتصاد الأزرق أحد أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، لا سيما في الدول الساحلية، والدول التي تمتلك المسطحات المائية، حيث إن تبني هذا الاقتصاد يساعد على الاستخدام المستدام للموارد المائية، والحفاظ عليها بقصد رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين سبل العيش، وتوليد فرص العمل، مع ضمان احترام البيئة والقيم الثقافية والتنوع الحيوي، وتوفير العوائد الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والقادمة عن طريق المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتحسين مستوى المعيشة والدخل، وتحقيق التنمية الصحية والأمنية والسياسية، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان نشأة الاقتصاد الأزرق، ومفهومه ومبادئه وأهدافه وأهميته، واستعراض أهم مؤشراته وفق رؤية الاتحاد الأوروبي، وتحليل إمكانات وفرص التحول إلى الاقتصاد الأزرق في العالم العربي باستخدام دول إقليم البحر الأحمر.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تشكل قطاعات البنى التحتية والطاقة والتنمية الريفية والزراعية أولوية لتحقيق التنمية في إقليم البحر الأحمر، مع عدم إهمال بقية القطاعات الأخرى، وتركيز الدعم على الأنشطة الهادفة إلى تخفيف حدة الفقر، وتأمين الغذاء وتشجيع مشاركة المرأة في التنمية، بالإضافة إلى دعم المشروعات الاجتماعية، وكذلك الاستفادة من الخبرات الخاصة بتبادل المواد الخام والخدمات والتكنولوجيا.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الحالية من أجل مواكبة انتقالها صوب الاقتصاد الأزرق، مع تغيير المفاهيم السائدة بأن موارد البحار والمحيطات ليس لها حدود، وتنظيم العمل الاقتصادي في قطاع الصيد من خلال تحسين واستثمار الإمكانات التنموية جميعًا، وتحديد الأولويات والمعايير من أجل تحقيق اقتصاد أزرق مستدام.

المصدر: المؤتمر الدولي الخامس للعلوم الإدارية والمالية ٢٠٢٥.

٥) الاقتصاد الأزرق كمحرك للنمو المستدام: تحليل سياسات واستراتيجيات

المؤلف: أحمد إبراهيم متولي دهشان.
الناشر: كلية الحقوق بجامعة طنطا. | **٢٠٢٤**

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى فهم وتحليل كيفية استخدام الموارد البحرية والمحيطات بطرق تعود بالنفع على الاقتصادات الحالية مع ضمان حمايتها واستدامتها للمستقبل، وتطوير استراتيجيات وسياسات تدعم الاستغلال المستدام لهذه الموارد، مثل: الطاقة المتجددة، الصيد المستدام، والسياحة البحرية، بينما يحمي في الوقت نفسه النظم البيئية البحرية، وتعزيز فهم أعمق للتحديات والفرص المرتبطة بالاقتصاد الأزرق وإيجاد حلول مبتكرة تجمع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقييم كيف يمكن للصناعات البحرية، مثل: الصيد، السياحة البحرية، والطاقة المتجددة من البحر، أن تسهم في النمو الاقتصادي المستدام، ودراسة كيف يمكن للنشاطات الاقتصادية البحرية أن تدار بطريقة تحمي النظم البيئية البحرية وتعزز التنوع البيولوجي، بدلًا من إلحاق الضرر بها، والنظر في كيفية تطوير السياسات والأنظمة التي تعزز الاستخدام المستدام للموارد البحرية وتحمي البيئة البحرية، وفحص كيف يمكن للتكنولوجيا المساعدة على تحقيق استخدام مستدام للموارد البحرية، مثل: تحسين كفاءة الطاقة في النقل البحري، وتطوير تقنيات جديدة للطاقة المتجددة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن الاقتصاد الأزرق يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير فرص عمل جديدة، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز التجارة البحرية، وتنمية الصناعات البحرية والبحث العلمي والابتكار.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تشجيع البحث العلمي والتكنولوجي في مجالات الاقتصاد الأزرق، مثل: تحلية المياه، واستزراع الأحياء المائية المستدام، وتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة من المصادر المائية.

المصدر: مجلة روح القوانين: ع١٠٦، ج٢، أبريل ٢٠٢٤.

٦) الاقتصاد الأزرق ودوره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في ضوء أجندة الأمم المتحدة ورؤية مصر ٢٠٣٠

المؤلف: إسلام محمد محمد شاهين. | **الناشر:** مؤسسة العباقرة للعلوم والتكنولوجيا. | **٢٠٢٤**

المستخلص: تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية الاقتصاد الأزرق المستدام ودوره في دعم أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستخدام الأمثل المستدام للبحار والأنهار، وتهدف أيضًا إلى بيان مفاهيم وقطاعات ومكونات الاقتصاد الأزرق، ومحاولة إيجاد استراتيجية تساعد على تحقيق التنمية في مصر على نحو مستدام بشكل يكفل الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخاصة الهدف ١٤ لبرنامج الأمم المتحدة ٢٠٣٠، من أجل تكاتف الجهود لضمان استدامة أهداف مصر للتنمية المستدامة واستغلال الثروات والموارد المائية بطريقة فعالة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- الإدارة الجيدة للاقتصاد الأزرق على نحو مستدام، يمكن أن يكون مصدر فرص هائلة للاقتصاد القومي، يعتمد على التنوع البيولوجي البحري والساحلي أكثر من ٣ مليارات شخص لكسب عيشهم، وتقدر قيمة الموارد والصناعات البحرية بنحو ٣ تريليونات دولار سنويًا، أي نحو ٥% من الناتج المحلي العالمي.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة تطوير قطاعات وأنشطة مائية على نحو مستدام، واستحداث أساليب تكنولوجية حديثة مع تعديل التشريعات التي تحد من الأشكال غير القانونية للموارد الزرقاء وإنشاء خريطة بحرية متجددة، مع دعم الصناعات والأحياء والمائية والتكنولوجيا الحيوية الصحية، وتحسين المصايد السمكية، بما تتناسب مع التحديات التي تواجهها مصر للأمن الغذائي والزيادة السكانية وندرة المياه ومشكلات الطاقة.

المصدر: المجلة الدولية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتنمية: مج٢، ع٢، ج٣، أبريل ٢٠٢٤.

٧) الاقتصاد الأزرق كمسار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول البحر المتوسط: حالة مصر

المؤلف: خالد عبد الحميد حسانين. | **الناشر:** كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان. | ٢٠٢٤

المستخلص: يعد الاهتمام بالاقتصاد الأزرق طريقًا واعدًا نحو تحقيق التنمية المستدامة في دول حوض البحر المتوسط بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة، كما تمثل السياحة الشاطئية وسياحة الكروز في نهر النيل أحد أهم مقومات الاقتصاد الأزرق في مصر، مما يستوجب على مصر أن تقتحم هذا المجال، ومن ثم تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: هل تستفيد مصر من الاقتصاد الأزرق وإمكاناته المتاحة، وهل من الممكن مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة؟ وألقت الدراسة الضوء على الاقتصاد الأزرق وأهميته وأهدافه ومجالاته، ومدى ارتباطه بالتنمية المستدامة، والتطرق إلى واقع الاقتصاد الأزرق كمسار للتنمية في دول حوض البحر المتوسط وفي مصر وتحدياته والمستهدف لتحقيقه، ومقترح لتفعيل دوره كمسار لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- يعد الاقتصاد الأزرق مصدرًا مهمًا للدخل وكسب العيش للملايين من الأشخاص في أنحاء العالم جميعًا، حيث يدعم الفئات الفقيرة والضعيفة للحصول على فرص العمل، من خلال قطاع السياحة، وبناء السفن، والنقل البحري، ومصايد السمك، وتربية الأحياء المائية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- إن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاقتصاد الأزرق يتطلب الالتزام بمبادئ الاستدامة، والحفاظ على التوازن بين استغلال الموارد البحرية والمحيطات والحفاظ على البيئة، ويجب أيضًا توفير التعاون والشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز تطوير الاقتصاد الأزرق بشكل فعال ومستدام.

المصدر: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية: مج٣٨، ع١، مارس ٢٠٢٤.

٨) صادرات الاقتصاد الأزرق محرك للنمو أحد مكتسبات سعر الصرف المرن

المؤلف: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. | **الناشر:** مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. | **٢٠٢٤**

المستخلص: تسعى الدولة المصرية جاهدة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في القطاعات كافة في ذات الوقت التي تواجه فيه الحكومة المصرية تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير العملة الأجنبية نتيجة لتوسع فجوة النقد الأجنبي، ولذا تولي الدولة اهتمامًا بالغًا في الآونة الأخيرة بتعظيم العوائد الاقتصادية للموارد كافة، وخاصة الطبيعية منها، في ظل ما تتمتع به مصر من موقع جغرافي متميز وعديد من المسطحات المائية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الاقتصاد الأزرق بغرض تعزيز صادرات هذا القطاع، وما لذلك من قدرة على جذب العملة الأجنبية وخاصة الدولارية، ويرتكز الاقتصاد الأزرق حول ثلاثة محاور أساسية وهي: السياحة الشاطئية، والثروة السمكية، والموانى، والنقل البحري اللوجيستي وقناة السويس، ويعدون من أهم موارد العملة الأجنبية في مصر، ولتعزيز ذلك تهدف هذه الدراسة إلى الخروج بخطة تنفيذية وعدة توصيات لتعزيز صادرات الاقتصاد الأزرق في ظل تطبيق سياسة تحرير سعر الصرف، وذلك بغرض جذب العملة الأجنبية، خاصة الدولارية لتقيل أو سد فجوة النقد الأجنبي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تعد المهارات والخبرات للعاملين الفاعلين بقطاعات الاقتصاد الأزرق أحد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات والمنتجات التي تقدمها القطاعات الاقتصادية المختلفة، كذلك تلعب دورًا مهمًا في إنتاجية قطاعات الاقتصاد الأزرق، وتزداد أهمية المهارات والخبرات لدى العاملين في ظل التحول الرقمي والابتكارات المالية والتكنولوجية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة طرح سندات سيادية زرقاء على غرار السندات الخضراء، والتي تعد مصر رائدة في إصدارها؛ حيث كانت مصر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصدر سندات خضراء، وذلك بهدف تمويل الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد الأزرق والسياحة الزرقاء.

المصدر: منتدى السياسات العامة: ع٣٦، فبراير ٢٠٢٤.

٩) تقييم دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق الاستدامة السياحية بمدينة العلمين الجديدة

المؤلف: هبة الله الأخرس. | **الناشر:** كلية السياحة والفنادق بجامعة قناة السويس. | **٢٠٢٣**

المستخلص: على الرغم من تزايد الاهتمام حول العالم بتطبيق نهج الاقتصاد الأزرق والنمو الأزرق باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في القطاع السياحي، باعتباره من القطاعات التي تعتمد على الموارد المائية، فإنه لم يتم تطبيق متطلبات الاقتصاد الأزرق في مدينة العلمين الجديدة بالشكل الذي يضمن الحفاظ على الثروات البحرية واستدامتها، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة الوضع السياحي بمدينة العلمين الجديدة، وإلقاء الضوء على ماهية الاقتصاد الأزرق ومتطلبات تطبيقه لتحقيق التنمية السياحية المستدامة بمنطقة العلمين الجديدة، وتوصيف المنتج السياحي الخاص بالمدينة باستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي وتحليله من خلال نموذج التحليل الرباعي SWOT للبيئتين الداخلية والخارجية، وتقديم مقترحات لاستغلال الإمكانات والمقومات بالمدينة، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الأزرق لتحقيق الاستدامة السياحية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- توافر مشروعات الاقتصاد الأزرق والاستخدام المستدام للموارد البحرية في مدينة العلمين إلى حد ما، مما يسهم ذلك في رفع المستوى الاقتصادي ومستوى معيشة السكان المحليين، في وجود إدارة جيدة للحفاظ على الموارد المائية، مع توافر دعم حكومي قوي لمبادرات الاقتصاد الأزرق، وكذلك التعاون بين أصحاب المصلحة والهيئات الحكومية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة دعم الاقتصاد الأزرق من خلال تحقيق توازن النظام البيئي وإدارة الموارد الطبيعية، والعمل على مضاعفة الجهود البيئية للحفاظ على التنوع البيولوجي في المدينة، وضرورة وجود إدارة جيدة من خلال التخطيط المكاني البحري والتمويل المبتكر من خلال السندات الزرقاء، والذي يضمن استمرار النظم الإيكولوجية، التي تدعم التنمية السياحية المستدامة، وضرورة تبني المفهوم الناشئ للاقتصاد الأزرق لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في مدينة العلمين الجديدة، والاستفادة من الاهتمام العالمي بتطبيق ممارسات الاقتصاد الأزرق.

المصدر: مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة: مج٢٥، ع٢، ديسمبر ٢٠٢٣.

١٠) نحو مقاربة شاملة لتحليل فرص وتحديات الاقتصاد الأزرق في مصر على ضوء أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

المؤلف: محمود جمال زقزوق.
الناشر: كلية التجارة بجامعة طنطا.
٢٠٢٣

المستخلص: تسعى هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة شاملة يمكن من خلالها تحليل فرص وتحديات الاقتصاد الأزرق المصري، في ظل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك عن طريق عرض وتحليل مفاهيم الاقتصاد الأزرق وعلاقتها وتفاعلها مع أهداف التنمية المستدامة بما يلائم معطيات الاقتصاد المصري، ومن ثم يمكن استكشاف الفرص الاقتصادية الزرقاء التي قد تدعم النمو الاقتصادي في مصر جنبًا إلى جنب، مع استعراض أهم التحديات التي تعوق الأهداف التنموية المستدامة للاقتصاد الأزرق، وتتبنى الدراسة منهجًا تحليليًا وصفيًا يستقرئ أهم أدبيات الاقتصاد الأزرق، مع التطبيق على الواقع الاقتصادي المصري، بما في ذلك الجغرافيا الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- توجد تحديات عدة تعوق استغلال الموارد والأنشطة والبيئات المصرية الزرقاء بشكل مستدام ومسؤول، ومن أهم تلك التحديات: قضية تغير المناخ، ومشكلة الصيد الجائر، وتحدي الغذاء والمياه والطاقة، والتلوث البحري والمائي، والسياحة غير المستدامة، والبيئة التمكينية غير المواتية للاقتصاد الأزرق، فضلًا عن أزمة سد النهضة وما ينتج عنها من تحديات للموارد المائية المصرية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- يتعين بناء السياسة المائية المصرية، أو الاستراتيجية المصرية الزرقاء، على الإدارة المتكاملة للموارد المائية الزرقاء المالحة والعذبة، بحيث تستطيع تعظيم الاستفادة من تلك الموارد مع المحافظة عليها وضمان استدامتها، وذلك عن طريق استغلال الفرص بطريقة مثلى مع مواجهة التحديات بكفاءة وإدارتها بفعالية، وهذا يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المائية بما يعظم عوائدها الحالية والمستقبلية.

المصدر: مجلة التجارة والتمويل: ع٤، ج٢، ديسمبر ٢٠٢٣.

١١) الاقتصاد الأزرق في إفريقيا.. الإمكانات والتحديات

المؤلف: ماهر حامد سعداوي سليمان. | **الناشر:** مجلة قراءات إفريقية. | **٢٠٢٣**

المستخلص: تمتلك القارة الإفريقية جبهة بحرية عريضة على المحيط الأطلنطي والمحيط الهندي والبحرين الأحمر والمتوسط، يقترب طولها من ٣٩ ألف كم، يطل على تلك الجبهة البحرية نحو ٣٨ دولة من إجمالي عدد دول تضمها القارة تبلغ ٥٤ دولة من تلك الدول الساحلية، هناك ٣٢ دولة متصلة بالقارة الإفريقية، ونحو ٦ دول جزرية في قلب المسطح البحري، وتعتمد تلك الدول الساحلية بصورة كبيرة على الموارد الطبيعية، ومن هذا المنطلق اهتمت هذه الدراسة من المنظور الجغرافي بتوضيح وطرح أهمية الاقتصاد الأزرق بالقارة الإفريقية، وناقش كيفية استفادة الدول الإفريقية من مواردها الساحلية، التي أهمها صيد الأسماك، والنقل البحري والسياحة المرتبطة بالبيئة البحرية، والتعدين البحري، وتناولت الدراسة ماهية الاقتصاد الأزرق، والتوزيع الجغرافي للدول الإفريقية الساحلية، والأنشطة الاقتصادية البحرية بالقارة، ومشكلات الاقتصاد الأزرق ومستقبله بالقارة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن دول الشمال والجنوب الإفريقي هي أكثر دول القارة استفادة من مسطحاتها البحرية، أما عالميًا فإن القارة الإفريقية هي الأقل بين قارات العالم من الاستفادة البحرية، سواء في عمليات الصيد البحري أو حركة النقل والتجارة البحرية، ويرجع ذلك إلى العديد من المشكلات التي طرحتها الدراسة، سواء مشكلات بيئية أو مناخية لوقوع القارة في أقاليم المناخ المداري والاستوائي، مما يجعل دول الشرق والغرب الإفريقي أقل استفادة من الموارد البحرية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- لا بد من زيادة الاستثمار البحري بالقارة الإفريقية، وذلك في قطاع البنية التحتية للموانئ البحرية وتنمية الموارد السياحية البحرية، والعمل على رفع كفاءة القدرة التشغيلية لموانئ القارة بغرض زيادة حجم التجارة والنقل البحري.

المصدر: سلسلة قراءات تنموية: س١٩، ع٥٨، أكتوبر ٢٠٢٣.

١٢) تنمية متطلبات وآليات التحول للاقتصاد الأزرق كاتجاه تنموي لتعزيز استدامة السياحة الزرقاء في المقصد السياحي المصري

المؤلف: تقوى محمد عيسوي. | **الناشر:** كلية السياحة والفنادق بجامعة ٦ أكتوبر. | **٢٠٢٣**

المستخلص: تهدف الدراسة إلى تحديد المتطلبات الخاصة بتفعيل الاقتصاد الأزرق كأداة فاعلة لتعزيز التنوع البيولوجي وإدارة الموارد السياحية المائية، مع تسليط الضوء على آليات تحقيق هذه المتطلبات لتعظيم الدور الذي تقوم به السياحة الزرقاء في التنمية المستدامة، تماشيًا مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ورؤية الاتحاد الإفريقي الواردة في أجندة ٢٠٦٣، ولتحقيق الهدف السابق تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال تصميم استمارة استقصاء وتوجيهها لعينة عشوائية بسيطة قوامها ١٣٣ مفردة مكونة من بعض العاملين في وزارة البيئة، وغرفة سياحة الغوص والأنشطة البحرية ووزارة السياحة والآثار المصرية، والغواصين بالاتحاد المصري للغوص والإنقاذ، وتوزيعها عليهم (مايو ٢٠٢٣ - أغسطس ٢٠٢٣)، لتحديد مدى وعيهم بمتطلبات التحول إلى الاقتصاد الأزرق لتعظيم دوره تجاه القطاع السياحي المصري، وإدراكهم أهمية تعزيز مبادئ السياحة الزرقاء، وحصر آليات تطبيقه مع تحديد المعوقات التي تحد من سرعة التحول إلى الاقتصاد الأزرق.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- للاقتصاد الأزرق دور فاعل في تنمية السياحة الزرقاء في مصر، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة والإنصاف في تنمية واستغلال الموارد البحرية والساحلية، مما يدل على تحقيقه للتكامل بين القطاعات كافة المتعلقة أنشطتها بالمورد البحري أو الساحلي نفسه.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- نظرًا لتجاوز استراتيجية الاقتصاد الأزرق الحدود السياسية للدول للحفاظ على التنوع البيولوجي باعتباره تراثًا عالميًا، يجب وضع أجندة عمل مشترك بين المقصد السياحي المصري ودول الجوار لتنسيق الجهود التنموية في هذا المجال، وتبادل الخبرات والمعارف، مع وضع خطة إقليمية محددة الإجراءات.

المصدر: المجلة الدولية للدراسات السياحية والفندقية: مج٥، ع٢، أكتوبر ٢٠٢٣.

١٣) استراتيجية إرشادية سمكية لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأزرق في مصر

المؤلف: صلاح الدين فكري الساعي. **الناشر:** الجمعية العلمية للعلوم الزراعية. **٢٠٢٣**

المستخلص: تستهدف هذه الدراسة بصفة رئيسة تحديد خطوات استراتيجية إرشادية سمكية لمتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأزرق في مصر، وذلك من خلال التعرف على بعض الخصائص الشخصية المميزة للمبحوثين بمنطقة الدراسة، وضع رؤية ورسالة وقيم جديدة للاقتصاد الأزرق في مصر من وجهة نظرهم، وتحديد نقاط القوة والضعف للبيئة الداخلية للاقتصاد الأزرق في مصر، وتحديد الفرص والتهديدات، وتحديد الدرجة الكلية لمكونات أسلوب التحليل البيني الرباعي (SWOT Analysis) للاقتصاد الأزرق في مصر، وتحديد الأهداف الاستراتيجية المكونة للاقتصاد الأزرق في مصر من وجهة نظر المبحوثين بمنطقة الدراسة، ووضع استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأزرق في مصر باستخدام مصفوفة التحليل البيني الرباعي واختيار البدائل المناسبة، والتعرف على دور الإرشاد السمكي المتوقع في تطبيق هذه الاستراتيجية.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- جاء الافتقار إلى الوعي العام، وفهم قيمة البحار والمحيطات إلى عدم كفاية الدعم لجهود الإدارة المستدامة كتهديد أول بوزن نسبي قدره ٨٢,٥%، وأن أهم أدوار الإرشاد السمكي المتوقعة في تطبيق استراتيجية التحول نحو الاقتصاد الأزرق في مصر هو إقامة دورات تدريبية لتعليم وإرشاد المبحوثين على أحدث تقنيات ومعدات الصيد وممارسات الصيد المستدامة، حيث احتل الترتيب الأول بنسبة ٤٤,٣%.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- تعزيز الابتكار والبحث والتطوير في مجالات الاقتصاد الأزرق، والبحث عن فرص جديدة لتطويره، مثل: الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة في مجالات الطاقة البديلة والذكاء الاصطناعي، وتشجيع تطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق، مثل: النقل البحري والصيد والسياحة البحرية، وتعزيز الوعي البيئي وتطبيق الممارسات المستدامة، وتعزيز التدريب والتعليم وتطوير مهارات العمالة المنتسبة للقطاعات البحرية.

المصدر: مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية: مج١٤، ع٨، أغسطس ٢٠٢٣.

١٤) متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق لتعزيز التنمية المستدامة بالقطاع السياحي المصري

المؤلف: إسلام محمد العلامي. | **الناشر:** كلية السياحة والفنادق بجامعة قناة السويس. | **٢٠٢٣**

المستخلص: يأتي أهمية التحول إلى الاقتصاد الأزرق لما له من دور فعال في رفع معدل النمو الاقتصادي بما لا يتنافى مع سياسات واستراتيجيات الحفاظ على البيئة والموارد المائية، حيث أثبتت تجارب بلدان العالم التي تنتهج مناهج الاقتصاد الأزرق أنه قد أسهم في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملحة، وتهدف هذه الدراسة إلى متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الأزرق لتعزيز التنمية المستدامة بالقطاع السياحي المصري، وذلك من خلال مدى تفعيل دور الاقتصاد الأزرق بالقطاع السياحي المصري لتحقيق الاستدامة للموارد البحرية والبيئية، الأمر الذي يحقق عائدًا ماديًا يؤثر بشكل إيجابي في الدخل القومي، وتهدف أيضًا إلى كيفية تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد البيئية والبحرية من خلال التنمية المستدامة، والحفاظ على استمراريتها للأجيال القادمة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- يؤثر الاقتصاد الأزرق في زيادة معدلات الحركة السياحية في البيئات البحرية، والذي يسهم في زيادة العوائد الاقتصادية والدخل القومي، ويؤدي أيضًا إلى تنوع المنتج السياحي المصري، الذي يسهم بالتبعية بتنويع مواسم الحركة السياحية المصرية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة وضع وتطوير السياسات والاستثمارات والابتكارات الداعمة للاقتصاد الأزرق، التي تساعد على الإدارة المستدامة المتكاملة للموارد المائية البحرية، ووجود خطط واستراتيجيات واضحة من الدولة بكيفية الاستغلال الأمثل للموارد المائية والبحرية وتنمية الأنماط السياحية البحرية.

المصدر: مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة: مج٢٤، ع٢، يونيو ٢٠٢٣.

١٥) الاقتصاد الأزرق وتعظيم الاستثمار في مصر

المؤلف: أحمد خالد سعد زغلول. **الناشر:** الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. **٢٠٢٣**

المستخلص: تشكل الدراسة أهمية كبرى لدول العالم كافة، وبرز ذلك من خلال الاتفاقيات التي عقدت خلال السنوات القليلة الماضية، ولقد عقدت العديد من المحافل الدولية لوضع الأسس والمبادئ التي تكفل الاستثمار الأمثل للبحار والمحيطات مع ضمان المحافظة عليها، ووضع سياسات مستقبلية لمواجهة التحديات المستقبلية للتصرف في المحيطات، وصدر عنها العديد من التوصيات حول حماية وحوكمة المناخ على غرار اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على المقصود بالاقتصاد الأزرق وعناصره، وكيفية استغلال هذا القطاع المهم في إطار المحافظة على الموارد الطبيعية بما يضمن الاستخدام الأمثل للبحار والمحيطات، مع ضمان المحافظة عليها، ووضع سياسات مستقبلية لمواجهة التحديات المستقبلية في هذا المجال، ودعم أهداف التنمية المستدامة في العالم.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- رغم الحجم الضخم للاقتصاد القائم على الموارد البحرية، فإنه يوجد العديد من المخاطر التي تؤثر سلبًا في استدامة هذه الموارد، وتمثل تهديدًا حقيقيًا للبيئة البحرية بشكل عام، وهي ناتجة عن الاستخدام غير المستدام للموارد البحرية بشكل عام، بما يحد من قدرتها على تلبية متطلبات التنمية المستدامة.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- ضرورة تطوير آليات مراقبة البحار والمحيطات لمنع الأنشطة غير القانونية الضارة بالاقتصاد الأزرق، وتأمين خطوط المواصلات البحرية، والسيطرة والتحكم في المضايق البحرية، بالإضافة إلى حماية الثروات الوطنية في المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال تأمين المنشآت الاقتصادية البرية والبحرية، ومكافحة التهريب والاتجار غير المشروع.

المصدر: مجلة مصر المعاصرة: ع٥٥٠، أبريل ٢٠٢٣.

١٦) آثار تغير المناخ على الاقتصاد الأزرق في مصر

المؤلف: المعتصم بالله البحراوي. | **الناشر:** كلية الحقوق بجامعة المنصورة. | **٢٠٢٣**

المستخلص: تهدف الدراسة بصفة رئيسة إلى الوقوف على الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية في كل من البحار والمحيطات، وذلك من خلال الوقوف على ظاهرة التغيرات المناخية وأبعادها العالمية والمحلية، والوقوف على آثار هذه التغيرات في الاقتصاد الأزرق، والسيناريوهات المتوقعة لهذه التأثيرات في الاقتصادات القائمة على البحرين الأحمر والمتوسط في مصر، والأساليب المقترحة لتقليل، أو التغلب على تلك الآثار على مكونات الاقتصاد الأزرق في مصر، والتعرف على الجهود الدولية والمحلية لمواجهتها.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- يمثل تغير المناخ من أهم تحديات نمو الاقتصاد الأزرق في مصر، بجانب التحديات الأخرى من التلوث البحري، والصيد غير القانوني، وعدم توافر التمويل اللازم لتطوير قطاعات الاقتصاد الأزرق كافة في مصر، مع انخفاض مستوى الكفاءة والفاعلية في استخدام هذا التمويل.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- يجب أن نعمل على تطوير الاقتصادات النظيفة الأخرى جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الأزرق، لمساعدة الدولة على التخفيف من الآثار المدمرة لتغير المناخ، وضرورة تطوير ميكانيزمات رصد ومراقبة آثار التغيرات المناخية في البحار والمحيطات والتعامل معها، والإبلاغ عنها لجميع لأصحاب المصلحة جميعًا بطريقة شفافة، وذلك لتوفير بحار ومحيطات آمنة تساعد على التنمية المستدامة.

المصدر: مجلة البحوث القانونية والاقتصادية: عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي الثاني والعشرون.

١٧) الاقتصاد الأزرق: قراءة مفاهيمية مع عرض تجارب دولية وعربية ناجحة

المؤلف: فاطمة بودية. | **الناشر:** جامعة حسيبة بن بو علي. | **٢٠٢٣**

المستخلص: أدرك المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة أهمية الاقتصاد الأزرق باعتباره محركًا للنمو، فقد أدت الأنماط المعتمدة في مجالي الإنتاج والاستهلاك، والتي كانت تفتقر إلى الاستدامة اللازمة، إلى الاستغلال المفرط للموارد المتاحة على اليابسة، بل وحتى إلى نضوبها، مما دفع الدول الساحلية إلى التوجه نحو الموارد البحرية التي تتيح إمكانات مهمة من شأنها أن تحفز النمو الاقتصادي، وتكفل الرفاه الاجتماعي، مع ضمان حماية البيئة، وبذلك يمثل الاقتصاد الأزرق فرصة جديدة تنسجم تمام الانسجام مع روح الاستدامة والقدرة على الصمود التي تدعو إليها خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهكذا يسهم الاقتصاد الأزرق في تحقيق أهداف هذه الخطة، لا سيما الهدف رقم ١٤ الذي يسعى إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الاقتصاد الأزرق، ومختلف مجالاته، والأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، هذا إلى جانب علاقته بالتنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهه باعتباره حديث النشأة، بالإضافة إلى إبراز بعض التجارب الدولية والعربية التي حققت نجاحًا كبيرًا في العديد من المجالات المرتبطة به.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تعتبر كل من دول الاتحاد الأوروبي والصين وسنغافورة دولًا ناجحة في مجال الاقتصاد الأزرق على المستوى العالمي، بينما على الساحة العربية تشكل تجربة كل من مصر والإمارات وقطر تجارب يقتدى بها في مجال الاهتمام والاستثمار في البيئة البحرية.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- إنشاء تجمع إقليمي يضم الدول الساحلية، ليصبح منبرًا لتحليل وصنع وتنفيذ السياسات التي تعظم من استغلال الإمكانات التي يوفرها الاقتصاد الأزرق، وما يمكن أن يترتب على ذلك من تحقيق تنمية مستدامة لشعوب تلك الدول.

المصدر: مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا: مج١٩، ع٣٣، ٢٠٢٣.

١٨) الاقتصاد الأزرق آلية لتحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط

المؤلف: نسيمة بن يحيى.	**الناشر:** جامعة زيان عاشور.	٢٠٢٢

المستخلص: يسعى الاقتصاد الأزرق إلى تحقيق أهداف خطة ٢٠٣٠، وخاصة الهدف ١٤ الذي يسعى إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية، وندرة الموارد، وذلك للحفاظ على احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها قطاعات الاقتصاد الأزرق في البحر المتوسط، فإنه ينظر إليه على أنه فرصة جيدة لتطوير السياسات والاستثمار والإجراءات المحلية والدولية، وهدفت هذه الدراسة إلى تأصيل المفاهيم النظرية لكل من الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، من خلال التعرف على أهم الركائز والمتطلبات، والتعرف على أبرز التحديات المعرقلة لمسار الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط، ومعرفة مستقبل البحر الأبيض المتوسط في سياقه من خلال تعزيز قطاعاته المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- الاقتصاد الأزرق هو الإدارة الرشيدة والعقلانية للموارد البحرية، ويسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر والجوع، من خلال استغلال الموارد الحية بطريقة مستدامة، ويعمل أيضًا على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استغلال موارد المحيطات لخلق نشاطات اقتصادية جديدة عن طريق البحث والتطوير والابتكار.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- فتح قنوات الاتصال وتعميق الروابط مع المنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة، بما يساعد على الاستفادة من الخبرات الدولية لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات وفرص الاستثمار من جانب، وتوفير الأمن والسلامة وحماية البيئة والنمو الأزرق من جانب آخر.

المصدر: مجلة أبحاث: مج٧، ع٢، ديسمبر ٢٠٢٢.

١٩) دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠

المؤلف: محمد صبري أبو زيد عيد. | **الناشر:** كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية. | ٢٠٢٢

المستخلص: على الرغم من الأهمية الاقتصادية التي يحظى بها الاقتصاد الأزرق في ظل تسارع الخطى نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، فإن هناك مجموعة من المعوقات التي تقف عقبة في سبيل الارتقاء به، وتفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تتمحور مشكلة الدراسة - بشكل أساسي - حول دراسة وتحليل مواطن القوة والضعف في تلك المنظومة، مع التركيز على دور الاقتصاد الأزرق في تحقيق التنمية المستدامة، وألقت هذه الدراسة الضوء على أهمية الاقتصاد الأزرق كاتجاه عالمي، وهذا من خلال توضيح الإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة، ومن ثم إبراز دور الاقتصاد الأزرق في دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال الاستخدام المستدام للمسطحات المائية، وبالتالي التوزيع المتكافئ للثروات بين الأجيال.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- إن التنمية المستدامة تدعو إلى تضافر الجهود من أجل بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال التوفيق بين ثلاثة عناصر أساسية، وهي: النمو الاقتصادي، والإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة، وهذه العناصر مترابطة ومتشابكة، وكلها حاسمة لرفاهية الأفراد والمجتمعات.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- يجب اتباع اقتصاد بحري مستدام قائم على تطوير الاقتصاد البحري، مع حماية النظام البيئي البحري بشكل فعال، وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية، ولا بد من قيام اقتصاد قائم على البحار يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر، وتوفير فرص عمل.

المصدر: مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية: مج٢، ع٢، يوليو ٢٠٢٢.

٢٠) التجربة الهولندية في تطوير من ممارسات الاقتصاد الأزرق

المؤلف: لخضر بوخاتم. | **الناشر:** جامعة عبد الحميد بن باديس. | **٢٠٢١**

المستخلص: تعتبر هولندا من الدول التي تحتل الريادة في مختلف المؤشرات العالمية، وفي شتى المجالات، خاصة على الصعيد الاقتصادي، هذا التطور لم يمنعها من البحث عن تنويع من مصادر الدخل، وإيجاد نموذج اقتصادي جديد يساعدها على ضمان مواصلة تحقيق النمو، ومواجهة مختلف التحديات المفروضة، وبفضل موقعها الاستراتيجي المطل على بحر الشمال وتنوع الممرات البحرية التي تميز البلاد، توجهت المملكة الهولندية نحو الاستثمار بقوة في تطوير من مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق من خلال شراكة فعالة بين القطاع العام والخاص، وتعرض هذه الدراسة أبرز المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الأزرق، وتقديم نموذج عالمي ودولي في تبني وتطوير الاقتصاد الأزرق، وتوضيح دوره في التأثير في الاقتصاد بشكل عام، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- طورت هولندا ممارسات الاقتصاد الأزرق ضمن رؤية واستراتيجية تتوافق مع الرؤية العامة لدول الاتحاد الأوروبي، والتي تنص على الاستغلال الفعال والرشيد لمختلف القطاعات البحرية لتحقيق التنمية المستدامة.

وانتهت الدراسة إلى أهم التوصيات التالية:

- يجب حماية الموارد والثروات المائية من الهدر والتلوث عبر صياغة تشريعات صارمة موجهة إلى الأفراد والمنظمات الاقتصادية، كما يجب زيادة حجم الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات البحرية، وتمثل هولندا نموذجًا يحتذى به للعديد من الدول في العالم، لذا وجب العمل على عقد اتفاقيات مع هولندا للاستفادة من مختلف الخبرات، ونقل التطوير من نموذج الاقتصاد الأزرق.

المصدر: الملتقى العلمي الدولي الأول (الاقتصاد الأزرق لتعزيز التنمية المستدامة): ١٥ - ١٦ يونيو ٢٠٢١.

القاعـدة القوميـة للدراسـات
قائمـــة ببليوجرافيـــة

كشّاف المؤلّف

م	المؤلف	الرقم المسلسل
١	أحمد إبراهيم متولي دهشان	٥
٢	أحمد خالد سعد زغلول	١٥
٣	إسلام محمد العلامي	١٤
٤	إسلام محمد محمد شاهين	٦
٥	تقوى محمد عيسوي	١٢
٦	خالد عبد الحميد حسانين	٧
٧	سلوى حسن زيد	١
٨	صلاح الدين فكري الساعي	١٣
٩	فاطمة بودية	١٧
١٠	لخضر بوخاتم	٢٠
١١	لطيفة قعيد	٢
١٢	ماهر حامد سعداوي سليمان	١١
١٣	محمد صبري أبو زيد عيد	١٩
١٤	محمد عمر إبراهيم سكر	٣
١٥	محمود جمال زقزوق	١٠
١٦	مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	٨

م	المؤلف	الرقم المسلسل
١٧	المعتصم بالله البحراوي	١٦
١٨	نسيمة بن يحيى	١٨
١٩	نوزاد عبد الرحمن محمد صالح	٤
٢٠	هبة الله الأخرس	٩

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3 تليفون: 4-3-2-1-20456600 (202+) فاكس: 20532115 (202+)

www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg